

مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

تراجع ظروف الأعمال مرة أخرى مع ارتفاع ضغوط الأسعار

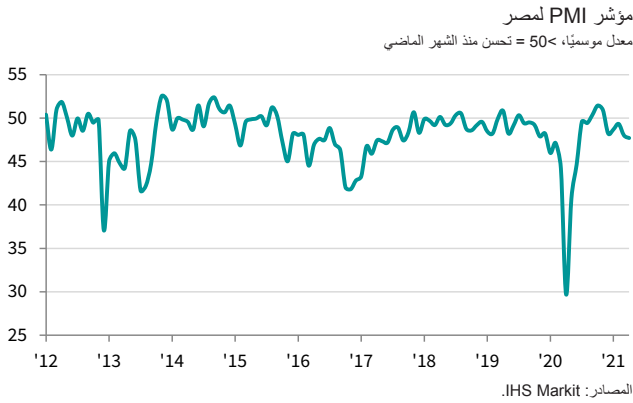
النتائج الأساسية:

تراجع إنتاج القطاع الخاص غير المنتج للنفط للشهر الخامس على التوالي في شهر أبريل

انخفاض قوي في الطلبات الجديدة والتوظيف

تسارع تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج إلى أعلى مستوى في 19 شهراً مع تزايد ضغوط الإمداد

تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 22 إبريل 2021.



تعليق

في إطار تعليقه على نتائج دراسة مؤشر مدراء المشتريات في مصر، يقول ديفيد أوين، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit:

"تراجع النشاط التجاري في القطاع غير المنتج للنفط المصري بشكل أكبر بسبب ضعف طلبات العملاء في شهر أبريل، مسجلاً انخفاضاً للشهر الخامس على التوالي ومؤدياً إلى خفض إضافي في أعداد الموظفين.

"علاوة على ذلك، بدأت ضغوط الأسعار تتسارع مع ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بأسرع معدل في 19 شهراً، مدفوعة بنقص الإمدادات وارتفاع الأسعار العالمية. وساهم الارتفاع في مزيد من الانخفاض في مشتريات مستلزمات الإنتاج، في حين انخفض حجم المخزونات للشهر الرابع على التوالي.

"ومن ناحية إيجابية، كانت هناك زيادة متجددة في طلبات التصدير الجديدة مع زيادة الطلب من العملاء الخارجيين. في الوقت ذاته، لا تزال الشركات واثقة من ارتفاع الإنتاج خلال الأشهر الـ 12 المقبلة، رغم أن مستوى الثقة انخفض بشكل ملحوظ منذ شهر مارس".

تدهورت ظروف التشغيل في الاقتصاد المصري غير المنتج للنفط مرة أخرى في شهر أبريل، وفقاً لأحدث بيانات دراسة PMI، حيث أفادت الشركات بحدوث انخفاض قوي في الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف. في الوقت نفسه، أدت الزيادات في أسعار المواد الخام عالمياً إلى ارتفاع تكاليف المشتريات مع تسارع معدل التضخم إلى أسرع مستوى منذ شهر سبتمبر 2019، مما أدى إلى ارتفاع أسرع في أسعار المنتجات.

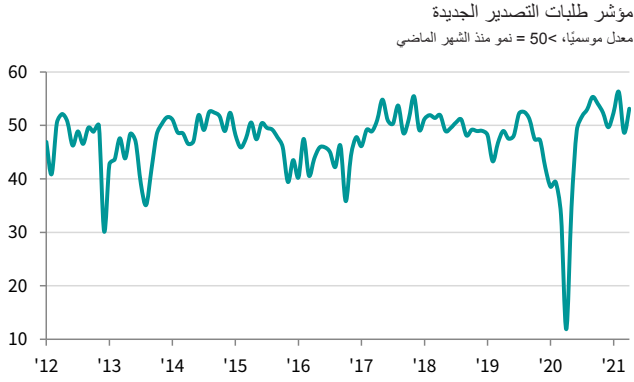
سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) لمصر التابع لمجموعة IHS Markit - هو مؤشر مركب يُعدّل موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - هبوطاً من 48.0 نقطة في شهر مارس إلى 47.7 نقطة في شهر إبريل، مسجلاً أدنى قراءة منذ شهر يونيو 2020. وبشكل عام، أشار المؤشر إلى تدهور معتدل في أحوال الاقتصاد غير المنتج للنفط.

أشار مؤشر الإنتاج، أحد العناصر الرئيسية في مؤشر مدراء المشتريات، إلى تراجع للشهر الخامس على التوالي في النشاط التجاري في شهر إبريل، وتزامن ذلك مع مزيد من التراجع في تدفقات الأعمال الجديدة. وأفادت الشركات بشكل عام إلى أن ضعف ظروف السوق أدى إلى انخفاض طلبات العملاء. ظلت وتيرة الانخفاض في الإنتاج كما هي دون تغيير على نطاق واسع عن قراءة شهر مارس القياسية الأعلى في تسعة أشهر، وشهدت الطلبات الجديدة اتجاهًا مماثلاً.

من ناحية إيجابية، ارتفع مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تلقتها الشركات المصرية بقوة خلال شهر إبريل، الأمر الذي ربطه أعضاء اللجنة بتحسين النشاط في الأسواق الخارجية.

ومع ذلك، أدى الانخفاض في إجمالي المبيعات إلى انخفاض أعباء العمل الإجمالية في بداية الربع الثاني. وسمح ذلك للشركات بالتخلص من الأعمال المتراكمة، كما انخفضت مستويات التوظيف بأسرع معدل في أربعة أشهر.

تابع...



تعليق

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44 207 064 6237
david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركات
IHS Markit
هاتف: +44 207 260 2234
joanna.vickers@ihsmarkit.com

كما تم تخفيض نشاط الشراء، مما ساهم في انخفاض قوي في مخزون مستلزمات الإنتاج. وجددير بالذكر أن عددًا من الشركات أفاد بأن ارتفاع أسعار المواد الخام دفعها إلى تعليق قرارات الشراء خلال الشهر، واستخدمت بدلاً من ذلك المخزونات الحالية.

كان ارتفاع تكاليف المواد الخام واضحًا على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط في شهر أبريل. وأفادت التقارير بأن سلعًا مثل المعادن والبلاستيك قد ارتفعت أسعارها، ما ساهم في زيادة ملحوظة في أسعار المشتريات. وفي الواقع، كانت وتيرة التضخم هي الأسرع منذ شهر سبتمبر 2019.

ونتيجة لذلك، ارتفعت تكاليف مستلزمات الإنتاج الإجمالية بشكل حاد وأجبرت العديد من الشركات على رفع أسعار مبيعاتها، على الرغم من أن الزيادة الأخيرة كانت أقل بشكل ملحوظ من الزيادة في أسعار مستلزمات الإنتاج.

وربط كثير من أعضاء اللجنة ارتفاع أسعار المواد الخام بالنقص العالمي الذي أدى أيضاً إلى تأخيرات واسعة النطاق في سلاسل التوريد. وأفادت الشركات المحلية بتباطؤ أداء الموردين للشهر الخامس على التوالي، على الرغم من تراجع الانخفاض الأخير عن شهر مارس وكونه طفيفاً.

وبالنظر إلى المستقبل، تراجع توقعات الشركات للإنتاج المستقبلي بشكل ملحوظ في شهر أبريل، بعد أن ارتفعت صعوبًا في نهاية الربع الأول في أعقاب تسارع إطلاق لقاح كوفيد-19، فقد أدى الارتفاع الأخير في الحالات المحلية والمخاوف بشأن السيولة المالية إلى تراجع عدد الشركات المتقاتلة بارتفاع الإنتاج خلال الأشهر الـ 12 المقبلة. كما تراجع مستوى التفاؤل إلى ما دون متوسط السلسلة.

نبذة عن IHS Markit
تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للملاء معلومات الجليل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2021. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)
تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأزمات الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

إخلاء المسؤولية
تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الناتجة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر IHS Markit و Purchasing Managers' Index™ علامة تجارية مسجلة باسم IHS Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.